

Distr.: General
31 March 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البندان ٥ (أ) و ٦ من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاجتماع الوزاري للمنتدى
السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي
يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة،
الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير مرحلي عن الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك
والإنتاج المستدامة

مذكرة من الأمين العام

موجز

يحيل الأمين العام طيه التقرير المرحلي الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن
الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة عملاً بقرارات الجمعية
العامة ٢٠٣/٦٧ و ٢١٠/٦٨ و ٢١٤/٦٩. ويستند التقرير إلى التقرير المرحلي الذي قدمه في
عام ٢٠١٤ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه أمانة الإطار العشري إلى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي (E/214/93). ويتمثل الهدف من هذا التقرير في إطلاع الدول الأعضاء وأصحاب
المصلحة على الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها في ظل الإطار وعلى آخر التطورات، وإبراز
النواتج والتحديات والفرص الرئيسية. ويُقدّم التقرير في هذه الوثيقة من خلال المجلس لينظر فيه
المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130415 130415 15-04762 (A)



أولا - معلومات أساسية

١ - أقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٨/٦٦ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، التي اعتمد فيها المؤتمر الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وأكد من جديد أن التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة هو أحد الغايات الرئيسية للتنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها.

٢ - وفي عالم من المتوقع أن يكون عدد سكانه ٩,٥ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، ويعيش فيه حاليا نحو ١,٢ بليون شخص في حالة الفقر المدقع والحرمان، ويوجد فيه طبقة وسطى متنامية من المستهلكين من المتوقع أن يصل تعدادها إلى ٣ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، يصبح تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين أمرا حيويا بالفعل. وقد هيا اعتماد الإطار العشري الفرصة لبناء إطار عمل عالمي لتعزيز التعاون الدولي والمضي قدما في تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في جميع البلدان. ويتمثل الهدف منه في تحقيق تأثير جماعي من خلال البرامج والشراكات التي يضطلع بها أصحاب المصلحة المتعددون، ودعم التنمية وتوسيع نطاق السياسات والمبادرات الناجحة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على جميع المستويات، وتعزيز المعارف وتقاسم الخبرات، وتيسير الوصول إلى الموارد التقنية والمالية اللازمة للبلدان النامية للتحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يعمل كأمانة للإطار العشري، دعما نشطا لهذه الجهود. وفي الآونة الأخيرة، أعلن برنامج البيئة أيضا أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين وأنماط العيش المستدامة تشكل موضوع يوم البيئة العالمي لعام ٢٠١٥ (سبعة بلايين حلم. كوكب واحد. كن مراعيًا فيما تستهلك).

٣ - وقد أعدت أمانة الإطار العشري هذا التقرير نيابة عن مجلس الإطار واستجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٩/٢١٤ الذي طلبت فيه الجمعية إلى المجلس والأمانة أن يقدموا تقارير مستكملة، عن طريق المجلس، لكي ينظر فيها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٥.

٤ - ويأتي هذا التقرير في أعقاب التقرير الأول الذي أحاله الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سياق اجتماع التنسيق والإدارة الذي عقده في ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (E/2014/93) وهو يكمله. وتضمن التقرير الأول موجزا عن إدارة وتنفيذ الإطار العشري منذ تشكيل مجلسه الحكومي الدولي في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (انظر قرار الجمعية العامة ٦٧/٥٦٤).

٥ - وقد أحرز تقدم كبير خلال الأشهر الستة الماضية بفضل الدعم المقدم من أمانة الإطار العشري، وكذلك مساهمة مجموعة واسعة من الشركاء. ووضعت حتى الآن أربعة من أصل برامج الإطار العشري الستة وجرى افتتاحها، كما سيفتح برنامج خامس في نيسان/أبريل. وبالإضافة إلى ذلك، فُعل الصندوق الاستثماري للإطار، الذي أنشئ لدعم السياسات والمبادرات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٦ - ويشكل ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة أحد أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ التي اقترحت في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة (الهدف ١٢) في تموز/يوليه ٢٠١٤ (A/68/970). وفي سياق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لبناء وإنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يمكن أن يوفر الإطار العشري آلية تنفيذ مبتكرة وتحويلية للخطة.

ألف - مجلس الإطار العشري

٧ - أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجدداً في قرارها ٢٠١٤/٦٩ ما جاء في قرارها ٢٠٠٣/٦٧ بشأن مجلس الإطار العشري، وقررت أن تظل فيما بعد مدة خدمة الأعضاء في مجلس الإطار العشري عامين اثنين على أن تبدأ في ١٦ أيلول/سبتمبر كل سنتين، وأنه بوسع مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية أن تعيد ترشيح أحد عضويها في المجلس لفترة إضافية واحدة تلي عضويته تلك، علماً بأنه لا يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أن تحتفظ بالعضوية لأكثر من فترتين متتاليتين ومع مراعاة أهمية كفاءة استمرارية أعمال المجلس وتناوب الأعضاء فيه.

٨ - واستضافت حكومة شيلي الاجتماع الثالث للمجلس الذي عقد في ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في وزارة الخارجية في سانتياغو. وشاركت ثماني دول أعضاء، هي ألمانيا، وإندونيسيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، وسويسرا، وشيلي، واليابان. وأقرت التغييرات في المقاعد التي يجري تقاسمها (حلت بنغلاديش محل إندونيسيا وألمانيا محل فنلندا واليابان محل جمهورية كوريا). وترأس ألمانيا المجلس حالياً وتضطلع المكسيك بمهام نائب الرئيس.

٩ - وأبرزت أهمية تعزيز التعاون داخل المناطق الجغرافية الخمس الممثلة في المجلس وفيما بينها. واعتبرت المشاركة المباشرة والفعالة للجهات الاتصال الوطنية وأصحاب المصلحة، لا سيما في وضع وتنفيذ برامج الإطار العشري، من الأمور الضرورية. وطلب

المجلس أيضا إلى أمانة الإطار العشري أن تضع سياسة ترويج لربط مشاريع ذات نوعية عالية بالإطار وبرامجه. ومن شأن تلك السياسة أن تقدم الدعم أيضا لمقترحات المشاريع التي تنطوي على إمكانات عالية ولم يجر اختيارها للإتفاق عليها من الصندوق الاستئماني بسبب قلة الموارد. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم بشكل عام لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإطار في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وأبرزوا أيضا أهمية الصلة بين التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والقضاء على الفقر. وفي هذا السياق، أعرب أعضاء المجلس عن استعدادهم لزيادة مشاركة الإطار والترويج له في المناسبات الدولية البارزة ذات الأهمية، من قبيل اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٥، حيث تغطي المواضيع ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين باهتمام شديد. واتفق على أن اختيار المؤشرات لقياس التقدم المحرز في ظل الإطار ينبغي أن يجري بالتعاون الوثيق مع الجهات التي تقود البرامج والمناطق وتلك التي تشارك في قيادتها واللجان الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين التابعة لها، مع الإشارة إلى خطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥.

باء - تعبئة أصحاب المصلحة لتنفيذ الإطار العشري على الصعيدين الإقليمي والوطني

١٠ - تحقق على مدى الأشهر الستة الماضية المزيد من إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالإطار العشري في أنشطة تهدف إلى تبادل الخبرات وبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وانطوت هذه الأنشطة الجديدة أو المعززة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على مشاركة أعضاء المجلس وجهات الاتصال الوطنية (عينت ١١٥ جهة اتصال وطنية حتى الآن) وجهات الاتصال التابعة لأصحاب المصلحة التي تمثل جميع المجموعات الرئيسية (عينت ٦٠ جهة اتصال تابعة لأصحاب المصلحة على الصعيدين العالمي والإقليمي حتى الآن). ونُظمت حوارات إقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وآسيا لإفساح المجال للمزيد من أعمال وضع وتنفيذ استراتيجيات الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الإقليمي. وساهمت هذه الحوارات أيضا في "التلاقح" مع منتديات التعاون الإقليمي القائمة و/أو إدماجها، وتشمل هذه المنتديات المجلس الإقليمي للخبراء الحكوميين المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

١١ - وافتتحت مبادرة الدول الجزرية الصغيرة النامية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في ظل الإطار العشري في المؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في آييا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حيث بيّنت السبيل نحو المزيد من التعاون

الأقليمي وفيما بين بلدان الجنوب في ظل الإطار. وفي إطار المتابعة، شارك برنامج البيئة في اجتماع إقليمي لمنطقة البحر الكاريبي عقد في بربادوس في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بهدف وضع مقترحات مشاريع للدول الجزرية الصغيرة النامية في ظل برامج الإطار. واتخذت هذه المبادرة استجابة للقرار ٥ الصادر عن الاجتماع التاسع عشر لمنتدى وزراء البيئة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية والتنمية المستدامة، والفقرة ٦٩ من إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (انظر قرار الجمعية العامة ٦٩/١٥).

١٢ - وعقد الاجتماع الأول للجنة التنفيذية للمجلس الإقليمي للخبراء الحكوميين المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وضم جهات الاتصال الوطنية الخاصة بالإطار العشري من تسعة بلدان (الأرجنتين، والبرازيل، وبيرو، وجامايكا، وسانت لوسيا، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس). ووضعت اللجنة التنفيذية استراتيجية إقليمية وخطة عمل جديدتين بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتقديمهما في اجتماع منتدى وزراء البيئة الذي يعقد بين الدورات في آذار/مارس ٢٠١٥. وتوفر خريطة طريق للتنفيذ اعتمدت إحداها في المنطقة العربية في عام ٢٠١٣ والأخرى في آسيا والمحيط الهادئ في نيسان/أبريل ٢٠١٤ نماذج للتحويل، بطريقة مدمجة تماما، إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في سياق آليات التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتورد الوثيقتان أيضا الأولويات والاحتياجات المحددة التي يلزم أن تتناولها برامج الإطار. ونظمت جلسة مشتركة للحوار بين اللجنة التنفيذية ومجلس الإطار، الذي كان يعقد اجتماعه الثالث في أعقاب اجتماع اللجنة التنفيذية.

١٣ - وعقد الاجتماع الإقليمي الأول لأصحاب المصلحة المتعددين المعنيين بالإطار العشري لأوروبا الشرقية في جنيف في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وضم ١٤ ممثلا قطريا ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى من قبيل مركز البيئة الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية. وتمثل الغرض من الاجتماع في تقديم لمحة عامة عالمية وإقليمية عن الإطار وإطلاع الحضور على التقدم المحرز فيما يتعلق بالمبادرات والسياسات والأنشطة الوطنية والإقليمية ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وتحديد أوجه التآزر ومجالات التعاون المحتملة. وأتاح الاجتماع فرصة للمشاركين للتعبير عن احتياجاتهم وأولوياتهم فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وضمان مشاركة المنطقة على نحو فعال في وضع وتنفيذ برامج الإطار. وأحيلت الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها

في الاجتماع إلى اجتماع لجنة السياسات البيئية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا الذي عقد بعده مباشرة.

١٤ - وعقد أول اجتماع لجهات الاتصال الوطنية الخاصة بالإطار العشري والمثلة لأصحاب المصلحة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى في ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في روما. وضم الاجتماع ١٣ جهة اتصال وطنية من المنطقة، وممثلي عدة مجموعات رئيسية (منظمات غير حكومية، وقطاع الأعمال التجارية والصناعية، والمرأة)، والجهات التي تشارك في قيادة ثلاثة من برامج الإطار (المنظمة الدولية للمستهلكين، ورابطة الحكومات المحلية المعنية بتحقيق الاستدامة، والصندوق العالمي للطبيعة). وتبادل المشاركون الأفكار بشأن الإجراءات التعاونية وتبادل المعلومات من أجل التعجيل بتنفيذ الإطار. وأبرزوا أهمية أن تتواصل بلدان المنطقة فيما بينها للإبلاغ عن جهودها الرامية إلى تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين على جميع المستويات، وكذلك الحاجة إلى بناء الروابط بين الاستهلاك والإنتاج المستدامين ومسارات العمل الأخرى في مجال التنمية المستدامة، من قبيل تغير المناخ والقضاء على الفقر.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، نُظِّمَت في آسيا حلقتا عمل لبناء القدرات على الصعيد دون الإقليمي لصالح جهات الاتصال الوطنية الخاصة بالإطار العشري. ونظمت حلقة العمل التدريبية لجنوب شرق آسيا لصالح جهات الاتصال الوطنية في فينيتيان في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بالاشتراك مع عنصر دعم السياسات في برنامج التحول إلى أنماط التنمية المستدامة في آسيا. وضم الاجتماع ٢٥ مشاركا من سبعة بلدان من المنطقة، وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وجهات أخرى. وتلقى المشاركون تدريبا في مجال السياسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين والإطار العشري وأطلعوا على الاستنتاجات العلمية التي توصل إليها الفريق الدولي لإدارة المستدامة للموارد. ونظمت حلقة عمل ثانية بشأن السياسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين والإطار العشري لصالح جهات اتصال وطنية من جنوب آسيا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥ في كولومبو، مباشرة بعد الاجتماع التحضيري لمنتدى جنوب آسيا المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين الذي نظمه المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للبرنامج البيئي مع برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي. وكان هناك اتفاق بين ممثلي الدول الأعضاء على إنشاء منتدى جنوب آسيا المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وأتاحت حلقة العمل إجراء تبادل أولي للآراء بشأن أولويات المنطقة، والتنسيق مع الإطار

وبرامجه، وكذلك مع برنامج التحول إلى أنماط التنمية المستدامة في آسيا. وأسهمت حلقتا العمل كلتاهما في تنفيذ خريطة طريق آسيا والمحيط الهادئ بشأن الإطار العشري.

١٦ - وأسهمت أنشطة الحوار والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في التوصل إلى فهم أفضل للاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات على هذين الصعيدين، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تعزيز قدرة الإطار العشري وبرامجه على الاستجابة. وأبرزت هذه الأنشطة الحاجة إلى توفير جهات اتصال وطنية تمتلك أدوات عملية وتعمل وفق أفضل الممارسات الملهمة، وكذلك أهمية التعزيز المؤسسي والتنسيق بين الوزارات ومشاركة أصحاب المصلحة. واستجابة لذلك، تعد أمانة الإطار العشري مجموعة أدوات لجهات الاتصال الوطنية من شأنها توفير التوجيه والأدوات بالاستناد إلى التجارب الفعلية لجهات اتصال وطنية فيما يتعلق بالتعزيز المؤسسي، والمشاركة في البرامج، ومشاركة أصحاب المصلحة وغير ذلك من الجوانب الرئيسية للدور الذي تضطلع به جهات الاتصال الوطنية في الإطار.

جيم - وضع برامج الإطار العشري وافتتاحها وتفعيلها

١٧ - توفر برامج الإطار العشري منتديات تعاونية ومفتوحة وشاملة للجميع بوسع أصحاب المصلحة من كل قطاعات المجتمع وجميع مناطق العالم أن يعملوا فيها معا بطريقة منهجية من أجل تحقيق الأهداف الجماعية والمساهمة في تحقيق الأهداف الرئيسية للإطار. وتتسم البرامج بكونها شاملة للجميع وعملية المنحى. وهي تهدف إلى ما يلي: (أ) بناء أوجه التآزر والتعاون، والجمع بين المبادرات القائمة والشركاء؛ (ب) تحسين وتكرار السياسات الناجحة وأفضل الممارسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ (ج) إحداث ودعم مشاريع وأنشطة جديدة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين استجابة للأولويات والاحتياجات الإقليمية والوطنية، عند نشوئها.

١٨ - ويحز تقادم كبير فيما يتعلق بوضع وافتتاح برامج الإطار العشري. وفي المجموع، افتتحت أربعة من أصل البرامج الستة الحالية على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية (نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٥). وقد جاءت هذه البرامج نتيجة لعملية تشاورية شاملة وواسعة النطاق يسرها أمانة الإطار، بناء على الإنجازات التي حققتها عملية مراكش. ومن خلال الدراسات الاستقصائية، وعمليات التقييم، والمشاورات التي تجرى على الصعيد الإقليمي وبين الخبراء وعن طريق الإنترنت، يتيح هذا النهج التشاركي الفرصة للعديد من أصحاب المصلحة والبلدان لتقديم المساهمات، بما في ذلك من خلال جهات الاتصال الوطنية التابعة لهذه البلدان وجهات الاتصال التابعة لأصحاب المصلحة.

١٩ - وتستفيد برامج الإطار العشري أيضا من هيكل إدارة متين أرسى من خلال الدعوات إلى الإعراب عن الاهتمام التي تيسرها أمانة الإطار. وفي كل برنامج من البرامج، يشمل هيكل الإدارة هذا قيادة (تضم ما يصل إلى كيان واحد من الكيانات التي تقود البرامج وثلاثة من الكيانات التي تشارك في قيادتها) توفر مكتبا متفرغا تماما لتنسيق أعمال البرنامج، ولجنة استشارية لأصحاب المصلحة المتعددين (تضم ما يصل إلى ٢٥ منظمة، بما فيها الكيانات التي تقود البرامج وتلك التي تشارك في قيادتها).

٢٠ - وتشمل الآن برامج الإطار العشري شبكات الخبرة والتنفيذ اللازمة لتحقيق تأثير جماعي واسع النطاق فيما يتعلق بالتحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين. واليوم، تشارك ٣٣٥ من الحكومات ومنظمات أصحاب المصلحة مشاركة فعالة في إدارة وتنفيذ البرامج، منها ١٨ في القيادة (بما فيها ٩ كيانات حكومية، و ٣ منظمات غير حكومية دولية، ووكالتان من وكالات الأمم المتحدة، ورابطة من روابط الأعمال التجارية الدولية) و ٨٧ في اللجان الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين التابعة للبرامج. وهناك مؤسسات أخرى يبلغ مجموعها ٢٣١ مؤسسة هي شركاء في البرامج الخمسة التي افتتحت. وإذا وضعنا في الاعتبار أن شركاء جدد يمكن أن ينضموا إلى برامج الإطار العشري في أي وقت لدعم تنفيذها، فإنه لم يسبق الوصول إلى هذا الحجم من الشراكات، إلى جانب المستوى المطلوب من الالتزام، في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٢١ - وانخرط سابقا شركاء تاريخيون في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين في عملية مراكش. ودخل شركاء جدد ذوو امتداد عالمي أو إقليمي أو وطني إلى مجتمع عالمي موسع معني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وهم يقيمون أشكالا جديدة من التعاون والتآزر. ويؤدي ذلك إلى إدراج مبادرات قائمة رئيسية في برامج الإطار العشري، من قبيل مبادرة المشتريات العامة المستدامة أو الشراكة العالمية للسياحة المستدامة أو الشراكة من أجل التوعية بأساليب العيش المسؤولة وإجراء بحوث بشأنها. وبالمثل، من المتوقع أن تساهم مبادرات من قبيل مبادرة المباني المستدامة والمناخ وفرقة العمل الدولية المعنية بالزراعة والأغذية في برامج الإطار ذات الصلة بالمباني المستدامة والتشييد المستدام والنظم الغذائية المستدامة عندما يجري افتتاحها.

المشتريات العامة المستدامة

٢٢ - افتتح برنامج المشتريات العامة المستدامة رسميا في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ على هامش الدورة العاشرة للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ويقود برنامج البيئة

هذا البرنامج، ويشارك في قيادته كل من المعهد الكوري للصناعة والتكنولوجيا البيئيتين ورابطة الحكومات المحلية المعنية بتحقيق الاستدامة. ويضم البرنامج ٦٩ من المؤسسات والخبراء المشاركين المختصين بالمشتريات العامة المستدامة، من قبيل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمعهد الدولي للتنمية المستدامة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووزارات ووكالات من ١٩ حكومة من جميع المناطق. وتتألف اللجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين من ١٥ مؤسسة في مجموعها، تزداد إلى ٢٠ مؤسسة في عام ٢٠١٥، وتضم حكومات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومعاهد بحوث.

٢٣ - وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٥، أنجز عدد من النواتج المستهدفة الرئيسية في إطار الأفرقة العاملة التابع لبرنامج المشتريات العامة المستدامة. ووضعت في آذار/مارس ٢٠١٥ التوصيات النهائية المتعلقة بإنشاء نظم فعالة لرصد تنفيذ المشتريات العامة المستدامة. وتستند هذه التوصيات إلى عدد من الأنشطة التي نفذت في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى شباط/فبراير ٢٠١٥، من قبيل جمع دراسات حالات إفرادية بشأن رصد تنفيذ المشتريات العامة المستدامة، وصياغة توصيات أولية لوضع سياسة عامة فيما يتعلق بإنشاء نظم فعالة لرصد تنفيذ المشتريات العامة المستدامة، وإجراء تحليل لقدرة الوكالات العامة على تنفيذ توصيات الفريق العامل فيما يتعلق بوضع نظم أفضل لرصد وتقييم المشتريات العامة المستدامة. وأصدر في شباط/فبراير ٢٠١٥ تقرير استعراض أساسي نهائي عن قياس تأثير المشتريات العامة المستدامة والإبلاغ عن فوائدها. وأعد أيضا تقرير فني عن استخدام النظم التي توفر المنتجات والخدمات لتعزيز المشتريات العامة المستدامة. وتمثل إنجاز هام آخر في اعتماد اللجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين مبادئ المشتريات العامة المستدامة، التي نشرت علنا في آذار/مارس ٢٠١٥. وجرى الشروع في عملية تحديد اللجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين في شباط/فبراير ٢٠١٥، بحيث يعلن عن تشكيل اللجنة الجديدة في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٢٤ - وأعلنت أول دعوة لتقديم المقترحات في ظل الصندوق الاستئماني للإطار العشري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مع التركيز على المشتريات العامة المستدامة. وستسهم المشاريع المختارة في تنفيذ السياسات والتدابير المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة على الصعيدين القطري والمحلي.

٢٥ - وحتى الآن، حظيت ثلاثة مشاريع بالموافقة على تلقي الدعم من الصندوق الاستئماني (بمبلغ مجموعه ٥٠٠ ٠٠٠ دولار)، استنادا إلى المعايير التي تحدّد ويصادق عليها

بالتنسيق مع مجلس الإطار وبرنامج المشتريات العامة المستدامة. وهذه المشاريع هي التالية:

(أ) في جنوب أفريقيا، مقترح مشروع مقدم من حكومة مقاطعة كيب الغربية بالتعاون مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة بشأن تعميم المشتريات العامة المستدامة من خلال استحداث النظم التي توفر المنتجات والخدمات في مقاطعة كيب الغربية؛ (ب) في أوروغواي، مقترح مشروع مقدم من وزارة البيئة ووكالة المشتريات الوطنية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، لتحويل نظام المشتريات العامة في أوروغواي إلى عامل مساعد في تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة تنفيذ وإنفاذ تشريع بشأن معايير الاستدامة في المشتريات العامة؛ (ج) في الفلبين، مقترح مشروع مقدم من مركز الفلبين لحماية البيئة والتنمية المستدامة وإدارة حماية البيئة وتصريف النفايات في كيزون سيتي، وهي أكبر مدينة في منطقة مانيلا الكبرى، بشأن إنشاء وتنفيذ برامج المشتريات العامة المراعية للبيئة على مستوى المدن من أجل تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

إعلام المستهلكين

٢٦ - افتُتح برنامج إعلام المستهلكين التابع للإطار العشري في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ خلال اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك. وتشارك في قيادة برنامج إعلام المستهلكين ألمانيا، ممثلة بالوزارة الاتحادية المعنية بالبيئة وحفظ الطبيعة وسلامة المباني والأمان النووي؛ وإندونيسيا، ممثلة بوزارة البيئة والغابات؛ والمنظمة الدولية للمستهلكين. وللبرنامج لجنة استشارية لأصحاب المصلحة المتعددين مؤلفة من ٢١ عضواً وقدمت إليه طلبات شراكة من أكثر من ٣٠ مؤسسة.

٢٧ - وعقد الاجتماع الأول للجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين التابعة للبرنامج في ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في باريس، حيث اتفق على مسار تنفيذ البرنامج ووضعت خطة العمل الخاصة به، بما في ذلك الأنشطة ذات الأولوية مثل وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتوفير معلومات موثوقة عن الاستدامة للمستهلكين وتحديد الفرص المتاحة لإدماج البعد الاجتماعي في السياسات والممارسات المتعلقة بإعلام المستهلكين. ومنذ ذلك الحين، شُرع في تنفيذ عدة أنشطة في إطار برنامج إعلام المستهلكين، يمكنها أيضاً أن تساهم في دعم البرامج القطاعية للإطار العشري في مجال وضع وتنفيذ استراتيجيات المعلومات المتعلقة بالاستدامة.

٢٨ - وأعطيت الموافقة الأولية على مشروع كبير قيمته ٤,٥ ملايين يورو في إطار هذا البرنامج، من المقرر أن ينفذ في ثمانية بلدان (إثيوبيا، وإندونيسيا، وبيرو، وتايلند، وشيلي، والفلبين، وماليزيا، والمغرب)، بالتعاون مع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي، وبدعم من مبادرة

المنافسة الدولية التي تضطلع بها الوزارة الاتحادية المعنية بالبيئة وحفظ الطبيعة وسلامة المباني والأمان النووي في ألمانيا. وسيدعم المشروع، في حال إقراره، وضع وتنفيذ نظم المعلومات المتعلقة بالاستدامة من أجل تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية للسلع والخدمات ونقلها واستخدامها. وبينما يسهم هذا المشروع في نظام إعلام المستهلكين، سيؤدي إلى بناء تعاون وثيق مع برامج أخرى تابعة للإطار العشري من أجل التطبيق العملي لنهج وأدوات إعلام المستهلكين على صعيد القطاعات (مثل السياحة والزراعة والأغذية والمشتريات العامة). وسيتمثل أحد أهداف المشروع أيضا في تحديد إجراءات التخفيف الملائمة وطنيا فيما يتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وإعلام المستهلكين ووضع مقترحات بشأنها.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، يعمل برنامج إعلام المستهلكين التابع للإطار العشري عن كثب مع أمانة الإطار من أجل تعزيز الأخذ بالنهج التحويلية في أنماط الاستهلاك، من قبيل علم الاقتصاد السلوكي، ووضع دراسات حالات إفرادية ملهمة لبرامج الإطار لتطبيق هذه النهج في مجالات أو قطاعات عمل كل منها.

السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية

٣٠ - افتتح برنامج السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية في لندن في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ خلال سوق السفر العالمي. وتقود منظمة السياحة العالمية برنامج السياحة المستدامة وتشارك في قيادته وزارتتا السياحة في المغرب وجمهورية كوريا، ووزارة البيئة في فرنسا. ولبرنامج لجنة استشارية لأصحاب المصلحة المتعددين مؤلفة من ٢٢ عضوا، تضم حكومات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية وهيئات من القطاع الخاص، إضافة إلى ١١٩ شريكا في جميع أنحاء العالم. ويستند برنامج السياحة المستدامة إلى العمل السابق الذي اضطلعت به فرقة العمل الدولية المعنية بتنمية السياحة المستدامة التابعة لعملية مراكز السياحة المستدامة، وكذلك إلى أهداف وأنشطة الشراكة العالمية المعنية بالسياحة المستدامة. وعقد الاجتماع الأول للجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين التابعة للبرنامج في مدريد في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مقر منظمة السياحة العالمية.

٣١ - وستتمثل مهمة برنامج السياحة المستدامة في دعم التعاون بين أصحاب المصلحة من أجل وضع وتنفيذ ممارسات جيدة في التخطيط لسياحة تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وانخفاض انبعاث الكربون، والحد من فقدان التنوع البيولوجي، وحفظ النظم الإيكولوجية، والحفاظ على التراث الثقافي، والتخفيف من حدة الفقر، وتحسين سبل العيش المستدامة. وحددت مجالات العمل ذات الأولوية بما يلي: (أ) إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في

السياسات المتعلقة بالسياحة وأطر العمل في هذا القطاع (بما في ذلك الخطط الرئيسية للسياحة وأطر الرصد)؛ (ب) التعاون فيما بين أصحاب المصلحة بما يؤدي إلى تحسن أداء قطاع السياحة من حيث اتباع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (تقاسم البيانات وتبادل المعلومات وتعزيز الكفاءات التقنية وأطر الرصد)؛ (ج) تشجيع تطبيق المبادئ التوجيهية والصكوك والحلول التقنية التي من شأنها أن تحسن من آثار السياحة وتمنع أضرارها وتخفف منها وأن تعمم مراعاة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بين أصحاب المصلحة في قطاع السياحة (إدماج الأدوات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في المقاصد والمؤسسات السياحية، وبإجراء بحوث واتخاذ إجراءات بشأن المسائل ذات الأولوية ضمن سلسلة القيمة في قطاع السياحة، وبالتأثير في المستهلكين)؛ (د) تعزيز الاستثمار وزيادة التمويل في مجال السياحة المستدامة.

التعليم وأنماط العيش المستدامة

٣٢ - افتتح برنامج التعليم وأنماط العيش المستدامة في المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ناغويا، اليابان، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ تحت قيادة وزارة البيئة في اليابان وحكومة السويد والصندوق العالمي للطبيعة. ويضم برنامج التعليم وأنماط العيش المستدامة حالياً ٢٢ منظمة في اللجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين التابعة له، ويتلقى الدعم من مكتب تنسيق يوفره المشاركون في قيادة البرنامج من خلال معهد ستوكهولم للبيئة في السويد ومعهد الاستراتيجيات البيئية العالمية في اليابان والصندوق العالمي للطبيعة في فرنسا.

٣٣ - وتتمثل رؤية البرنامج في التوصل إلى عالم تكون فيه أنماط العيش المستدامة مستصوبة ومفيدة ومتاحة للجميع وتقوم جميع قطاعات المجتمع، بما فيها الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني بالمساعدة على تحقيقه ودعمه وتشجعه. وحددت مجالات العمل ذات الأولوية بما يلي: (أ) وضع وتكرار أنماط العيش المستدامة، بما في ذلك أنماط العيش التي تتسم بانخفاض انبعاث الكربون (الترويج لنماذج مبتكرة وممارسات تقليدية لأنماط العيش المستدامة، ودعم السياسات والهياكل الأساسية والأدوات الاقتصادية المساعدة، وبناء دراسات الجدوى، وتشجيع الابتكارات السوقية المسؤولة ذات الصلة بأنماط العيش المستدامة)؛ (ب) التعليم من أجل اتباع أنماط العيش المستدامة (تعميم أنماط العيش المستدامة في التعليم النظامي، وجعل أنماط العيش المستدامة محل اهتمام في كل بيئة تعليمية، وتعبئة وتمكين الشباب فيما يتعلق بأنماط العيش المستدامة)؛ (ج) تغيير أنماط عيش الأجيال الحالية وتشكيل أنماط عيش الأجيال المقبلة (وضع سيناريوهات لأنماط عيش مستدامة تتسم

بانخفاض انبعاث الكربون، ووضع أطر وأدوات لتقييم آثار أنماط العيش وتبعتها، وضمان مساهمة البرنامج في مواجهة التحديات ذات الأولوية على الصعيد العالمي وقياسها).

٣٤ - وعقد الاجتماع الأول للجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين التابعة لبرنامج التعليم وأنماط العيش المستدامة في ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥ في طوكيو، حيث استعرض المشاركون في قيادة البرنامج وأعضاء اللجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين أهداف برنامج التعليم وأنماط العيش المستدامة وحددوا الأولويات والجدول الزمني للأنشطة في السنتين المقبلتين وبينوا المجالات الأساسية في المشاريع الرئيسية.

المباني وأساليب التشييد المستدامة

٣٥ - قدم المقترح الكامل لبرنامج المباني وأساليب التشييد المستدامة التابع للإطار العشري، بما في ذلك هيكل إدارته، إلى مجلس الإطار للتصديق عليه في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥. وبعد تصديق المجلس على البرنامج، يمكن افتتاحه في ٢٠ نيسان/أبريل أثناء الدورة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بقيادة فنلندا، التي يشاركها في القيادة كل من برنامج البيئة، والمجلس العالمي للبناء المراعي للبيئة، ومعهد ملبورن الملكي للتكنولوجيا. وقد وضع البرنامج، كما في حالة البرامج الأخرى التابعة للإطار العشري، من خلال عملية تشاورية جرت في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٣٦ - وبالإضافة إلى الجهات التي تقود البرنامج وتلك التي تشارك في قيادته، سشارك ١٨ منظمة من منظمات الخبراء من جميع قطاعات المجتمع ومناطق العالم في اللجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين التابعة للبرنامج. وسيستند البرنامج إلى العمل السابق لفرقة العمل المعنية بالمباني وأساليب التشييد المستدامة التابعة لعملية مراكش وسيوجد أوجه تعاون وتآزر مع مبادرة المباني المستدامة والمناخ.

٣٧ - وتتمثل رؤية برنامج المباني وأساليب التشييد المستدامة التابع للإطار العشري، كما وردت في المقترح الذي قدم إلى مجلس الإطار، في التوصل إلى حالة في عام ٢٠٣٠ يتوافر فيها لدى جميع أصحاب المصلحة المنخرطين في التخطيط للمباني وتصميمها وتشبيدها وإصدار التكاليفات الخاصة بها وإدارتها وتشغيلها وتفكيكها فهم مشترك لفكرة المباني المستدامة والمعرفة والموارد والحوافز اللازمة لإنشائها وصيانتها واستخدامها. وتتسم هذه المنشآت بأنها صحية للعيش والعمل فيها، وبأنها تستخدم الطاقة والمياه والأراضي وغيرها من الموارد الرئيسية على نحو مستدام، وتتقيد بالشروط البيئية، ولا تؤثر في نهاية المطاف سلبا في عالم الطبيعة إلا في أضيق الحدود، وتدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد حددت

مجالات العمل ذات الأولوية المقترحة بما يلي: إنشاء وتعزيز الأطر التمكينية لتنفيذ السياسات المتعلقة بالمباني وأساليب التشييد المستدامة؛ ودعم وتعزيز الإسكان المستدام؛ وتعزيز الاستدامة في سلسلة الإمداد الخاصة بالبناء؛ والحد من تأثير المناخ وتعزيز التكيف مع تغير المناخ في قطاع البناء والتشييد؛ وتبادل المعارف والتوعية.

نظم الأغذية المستدامة

٣٨ - وافق مجلس الإطار العشري في اجتماعه الثاني المعقود في آذار/مارس ٢٠١٤ على مقترح يقضي بوضع وإدماج برنامج جديد يتعلق بنظم الأغذية المستدامة. واستند ذلك إلى مقترح شارك في تقديمه كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج البيئة بالاعتماد على العمل الذي اضطلع به برنامج نظم الأغذية المستدامة التابع لهذين الكيانين الذي أنشئ في عام ٢٠١١. وقد وضع المقترح استجابة لطلبات رسمية من أربع حكومات من مناطق مختلفة، هي جنوب أفريقيا وسويسرا وكوستاريكا والولايات المتحدة الأمريكية.

٣٩ - ونظمت دراسة استقصائية إلكترونية أولية في تموز/يوليه ٢٠١٤ بمشاركة ١٦٩ من المنظمات صاحبة المصلحة، خلصت إلى أن الأمن الغذائي والتغذية، وتغير المناخ، وخسائر الأغذية وهدرها، والتنوع البيولوجي وفقدان الموئل، وشح المياه، والكفاءة يمكن أن تؤدي جميعها أدوارا بارزة في البرنامج. وفي إطار المتابعة، وفي شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، نظمت حلقة عمل للخبراء في روما في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ من أجل دعم وضع مذكرة مفاهيمية أولية. وعندئذ، شرعت أمانة الإطار وشبكة الأمن الغذائي والتغذية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في إجراء مشاورات عامة بشأن برنامج نظم الأغذية المستدامة في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٥، ووجهت دعوة للإعراب عن الاهتمام الأولي بالاضطلاع بدور نشط في البرنامج، الذي يتوقع افتتاحه خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥.

٤٠ - وفي المذكرة المفاهيمية التي عمت للتشاور، ذكر أن الرؤية المقترحة للبرنامج تتمثل في عالم تكون فيه جميع النظم الغذائية مستدامة، من خلال توفير الأمن الغذائي والتغذية للجميع بطريقة لا تضر بالقواعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للأجيال المقبلة.

دال - تفعيل الصندوق الاستثماري للإطار العشري وتعبئة الموارد

٤١ - دخل الصندوق الاستثماري للإطار العشري مرحلة التشغيل في عام ٢٠١٤ باعتماد مجلس الإطار المبادئ والمعايير المتعلقة بتوجيه الدعوات لتقديم المقترحات والإعلان عن أول دعوة لتقديم المقترحات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٤٢ - وأثبتت دعوة الصندوق الاستثماري لتقديم المقترحات أنها أداة فعالة لضم شركاء جدد إلى الإطار وتحفيز وضع مقترحات مشاريع عالية الجودة وشديدة التأثير. وورد تسعة وعشرون مقترحا مقبولا استجابة لأول دعوة لتقديم المقترحات بشأن المشتريات العامة المستدامة، من أصل ما مجموعه ٥١ مقترح مشروع كامل. ومن أصل المشاريع المقبولة الـ ٢٩، قدمت حكومات ١٣ مشروعا وقدم أصحاب مصالح ١٦ مشروعا. وجاءت المشاريع من آسيا، بما في ذلك غربي آسيا (١١)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٩)، وأفريقيا (٧)، وأوروبا الشرقية (٢).

٤٣ - وسيجري الإعلان عن دعوتين جديدين لتقديم المقترحات على الأقل في ظل الصندوق الاستثماري بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥ بغرض دعم برنامجي إعلام المستهلكين والتعليم وأنماط العيش المستدامة (ما يصل إلى ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لكل دعوة) للتركيز على الاضطلاع بأنشطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، وضعت أمانة الإطار العشري استراتيجية لتعبئة الموارد تشمل أهدافا محددة وتوصيات باتخاذ إجراءات فيما يتعلق بما يلي: (أ) تعزيز قاعدة الجهات المانحة التقليدية وتعميق العلاقات مع الجهات المانحة والشركاء التاريخيين والذين يقيمون معها علاقات طويلة الأجل؛ (ب) تنويع قاعدة التمويل، وزيادة إسهام الجهات المانحة غير التقليدية، بما فيها المؤسسات المالية والوكالات الإنمائية، وإشراك القطاع الخاص؛ (ج) اجتذاب الموارد غير المخصصة المكرسة خصيصا للدعوات لتقديم المقترحات في ظل الصندوق الاستثماري؛ (د) زيادة قدرات البلدان والشركاء على تعبئة الموارد دعما للإطار وبرامجه، بما في ذلك من خلال إقامة الشراكات والتحالفات الاستراتيجية؛ (هـ) تشجيع الاستثمار المحلي في التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ (و) جمع التبرعات لكل برنامج على حدة.

٤٥ - وقد بلغ الدعم المالي الذي تلقتة الأمانة للإنفاق على الأنشطة الشاملة والدعم المقدم لتنفيذ برامج الإطار أكثر من ٨ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار على مدى الفترة من عام ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٥. ويقدم هذا الدعم من إسرائيل، وألمانيا، والدايمرك، وجمهورية كوريا، والسويد، وفنلندا، والنرويج، واليابان، والمفوضية الأوروبية. وفي المجموع، يتوافر أكثر من ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لدعوات الصندوق الاستثماري لتقديم مقترحات. وبالإضافة إلى ذلك، تحشد الأمانة والبرامج الموارد المالية من خلال المشاريع الرئيسية. وسيتلقى أحد هذه المشاريع ٤ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو من مبادرة المناخ الدولية التي تضطلع بها ألمانيا في عام ٢٠١٥.

٤٦ - والصندوق الاستثماري هو إحدى آليات عديدة يمكن تعبئتها لدعم التنفيذ في الميدان. وقد أصدر شركاء رئيسيون للإطار، مثل المفوضية الأوروبية، دعوات لتقديم مقترحات مع تركيز على برامج الإطار العشري (برنامج التحول إلى أنماط التنمية المستدامة في آسيا). وبالإضافة إلى ذلك، تقوم برامج الإطار العشري بوضع وتنفيذ استراتيجيات تمويل خاصة بها، بدعم من الجهات التي تقود البرامج أو تشارك في قيادتها ومشاركة نشطة من جانب أعضاء اللجان الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين التابعة لها. ويتمثل الهدف في جمع طائفة متنوعة من الشركاء المنفذين لوضع وتنفيذ مشاريع مبتكرة وفعالة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين على نطاق واسع. وتقوم الأمانة بإعداد خطة للإبلاغ المالي لبيان جميع الموارد التي عبأها البرامج وشركاؤها، بما في ذلك المساهمات العينية.

هاء - الاستهلاك والإنتاج المستدامان والإطار العشري في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٤٧ - في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، قدم الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة في ختام دورته الثالثة عشرة إلى الجمعية العامة تقريره الذي تضمن ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة المقترحة و ١٦٩ غاية من غاياتها (A/68/970). ويجعل التقرير من الاستهلاك والإنتاج المستدامين جزءاً لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة المقترحة. ويركز الهدف ١٢ على ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، ويتضمن غاية مخصصة لتنفيذ الإطار العشري (الغاية ١٢-١). وبالإضافة إلى ذلك، يورد مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين بوصفه عاملاً مساعداً في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

٤٨ - وسيؤدي الاعتراف بالاستهلاك والإنتاج المستدامين باعتبارهما شرطاً لتحقيق الاستدامة دوراً محورياً في المستقبل القريب جداً في تحديد طريقة إدماج الأهداف والنهج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في عمليات اتخاذ القرارات والخطط الإنمائية والاقتصادية الوطنية. ومن الواضح بالتالي أن الإطار العشري يمكن أن يكون وسيلة مبتكرة وتحويلية في تنفيذ خطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥. وقدم برنامج البيئة مدخلات تقنية بشأن انعكاس الاستهلاك والإنتاج المستدامين في أهداف التنمية المستدامة واعتماد الإطار العشري بوصفه آلية تنفيذ لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٩ - ويجري إحراز تقدم في البحوث المتعلقة بالقيمة المضافة للاستهلاك والإنتاج المستدامين فيما يتعلق بالتحديات العالمية، بما في ذلك القضاء على الفقر والقدرة التنافسية والتخفيف من آثار تغير المناخ. ويجري إعداد منشور يستند إلى مجموعة من دراسات الحالة القائمة على الأدلة بالشراكة مع يونيفيرسيتي كوليدج أوف لندن ومعهد التنمية لما وراء

البحار في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وسيُصدر في نيسان/أبريل أو أيار/مايو ٢٠١٥. وتشارك في إعداد هذا المنشور مجموعة كبيرة من الخبراء، داخل وخارج برنامج البيئة، بمن فيهم خبراء من البرنامج الإنمائي، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة العمل الدولية.

٥٠ - وتبذل جهود أخرى في وضع مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين ونشر المعارف العلمية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين والكفاءة في استخدام الموارد. وفي تعاون وثيق مع أمانة الفريق الدولي للإدارة المستدامة للموارد، اجتمعت مجموعة واسعة من الخبراء الدوليين والمؤسسات الدولية في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لاستعراض المشروع الأول لورقة مناقشة أعدها برنامج البيئة بشأن مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين فيما يتعلق بالأهداف المقبلة للتنمية المستدامة. وأصدرت هذه الورقة بعد ذلك في آذار/مارس ٢٠١٥ في بداية المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون هذا العمل المتعلق بمؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين مرتبطاً بشكل وثيق بالأدوات التي من المقرر أن توضع لدعم البلدان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين في تقييم السياسات والمبادرات القائمة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين ورصد التقدم المحرز في ظل الإطار العشري.

٥١ - ومن بين هذه الأدوات، من المتوقع أن تفتح أمانة الإطار العشري الدراسة الاستقصائية العالمية عن السياسات والمبادرات الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في نيسان/أبريل ٢٠١٥ بهدف تحقيق ما يلي: (أ) دعم جهات الاتصال الوطنية في تقييم السياسات والمبادرات القائمة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تقودها الحكومات في بلدان كل منها، وبالتالي وضع موحز قطري لكل منها في المركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ (ب) تحسين تحديد الفرص المتاحة للإطار للاستجابة للاحتياجات والأولويات المحددة.

واو - المركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٥٢ - ازداد حجم الأوساط المهتمة بالمركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين ونظام تبادل المعارف والمعلومات الخاص بالإطار العشري زيادة كبيرة منذ افتتاحه في عام ٢٠١٣. وهو يضم الآن أكثر من ٢٠٠٠ عضو من أكثر من ١٥٠ بلداً، يمثلون أكثر من ١٥٠٠ مؤسسة (حكومية وغير حكومية). وبلغ عدد الصفحات المشاهدة أكثر من ١٦٥٠٠٠ صفحة وتتضمن قاعدة البيانات العالمية لمبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين حالياً أكثر من ٦٠٠ مادة.

٥٣ - وسيجرى تحديث واسع النطاق للمركز على مدى الشهور الستة القادمة، ينطوي على إحداث أقسام جديدة وإضافة خصائص جديدة. وعلى وجه الخصوص، ستتاح لجهات الاتصال الوطنية الخاصة بالإطار العشري فرصة وضع الموجز الوطني لبلداتهم فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وإبراز الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات الرئيسية التي تسهم في التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وستتاح لهم أيضا إمكانية المشاركة في الدراسة الاستقصائية العالمية عن السياسات والمبادرات الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وهو ما سيسمح لهم بثمين التقدم المحرز على صعيد المؤسسات والسياسات والإبلاغ عنه، وفي التدابير أو المبادرات المحددة في نطاق برامج الإطار العشري أو القطاعات الرئيسية الأخرى ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

زاي - الاجتماع العالمي الأول للإطار العشري

٥٤ - بعد ثلاث سنوات من اعتماد الإطار العشري في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، سيعقد الاجتماع العالمي الأول للإطار العشري في ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ في نيويورك. والأهداف التي يسعى الاجتماع إلى تحقيقها ذات شقين: (أ) الترويج للإطار العشري بوصفه آلية تنفيذ لخطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز على الإنجاز على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ (ب) تفعيل نهج التأثير الجماعي، بما في ذلك عن طريق إيجاد أوجه تآزر وصلات مشتركة بين برامج الإطار العشري.

٥٥ - وسيجمع اليوم الأول من الاجتماع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين، بمن فيهم بعض المشاركين الرفيعي المستوى، الذين يشاركون بنشاط في تنفيذ الإطار العشري، مع جمهور دولي واسع النطاق. وسيقوم أصحاب المصلحة هؤلاء بما يلي: (أ) توضيح واستكشاف الطابع العالمي والقيمة المضافة للتحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين لتحقيق التنمية المستدامة؛ (ب) تمكين المناطق والبلدان من تبادل الخبرات بشأن الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والاحتياجات والأولويات المتعلقة ببناء القدرات وذات الصلة بوضع وتنفيذ برامج الإطار العشري الجارية؛ (ج) تحديد القدرات والمبادرات القائمة المتعلقة بالتنفيذ التي يمكن أن يستفيد منها الإطار العشري، بحيث يمكن أن يحقق الإطار العشري نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠١٧ (استعراض منتصف المدة) وكانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ (تاريخ انتهاء الإطار العشري)؛ (د) إشراك مجتمع التعاون الإنمائي في تنفيذ الإطار العشري، من خلال تقديم برامجه التي أصدر بها تكليف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة بوصفها آليات تنفيذ للتحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٥٦ - وسيتركز الاهتمام في حلقة عمل تنظم في اليوم الثاني من الاجتماع على العمل المنسق من أجل الإنجاز الفعال للإطار العشري في الميدان، وهي تجمع بين أعضاء مجلس الإطار وجهات فاعلة رئيسية في تنفيذ الإطار العشري. وتتمثل الأهداف في القيام بما يلي: (أ) الجمع للمرة الأولى بين قيادة برامج الإطار العشري والجهات الفاعلة في تنفيذها من أجل دعم التعجيل بالتنفيذ؛ (ب) زيادة قدرات البرامج على إيجاد أوجه تآزر مع الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية والإقليمية القائمة باستخدام نهج للتأثير الجماعي؛ (ج) تحديد مجالات العمل المشترك والمشاريع الكبيرة التي يمكن أن تنطوي على قدرة تحويلية وتشمل أكثر من برنامج واحد؛ (د) تقديم مدخلات من أجل وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في ظل الإطار تتعلق أيضا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حاء - الدروس المستفادة والتوصيات

٥٧ - أصبح هدف التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة عنصرا مشتركا في أهداف التنمية المستدامة المقترحة ومحل تركيز هدف قائم بذاته. ويرى العديد من الحكومات بالفعل الإطار العشري بوصفه آلية تنفيذ هامة فيما يتعلق بخطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥. وستدعو الحاجة إلى المزيد من الدعم للبناء على الأساس الصلب للإطار، وتعزيز مشاركة جميع الجهات الفاعلة والمحافظة عليها، ومساعدتها في الوقت نفسه على تنمية قدراتها وتحقيق نتائج ملموسة في ظل برامج الإطار. وتشكل جهات الاتصال الوطنية على وجه الخصوص عوامل أساسية في التوصل إلى إطار يتسم بالفعالية وإلى التنسيق المشترك بين الوزارات اللازم على الصعيد الوطني لوضع وتنفيذ سياسات فعالة فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٥٨ - ويمكن أن تتسم أوجه التآزر بين البرامج بأهمية بالغة. وتشمل الفرص المتاحة لتحسين مستوى شمول البرامج في ظل الإطار العشري دعما للمراحل الانتقالية في مجال التنمية المستدامة على الصعيد الوطني ما يلي: (أ) قيام الجهات الفاعلة في جميع البرامج بتحديد مجالات التعاون والتآزر، بما في ذلك فيما بين برامج الإطار، بغية ضمان إحداث تأثير جماعي أوسع نطاقا وتعبئة الموارد بفعالية؛ (ب) عرض نماذج، عن طريق برامج الإطار والتجارب القطرية، تُظهر أن التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة تقدم حلولاً مفيدة للمجتمع والاقتصاد والبيئة؛ (ج) تحديد المواضيع الأخرى ذات الأولوية التي يتعين تناولها من خلال برامج الإطار استجابة للاحتياجات والأولويات المحددة التي أعربت عنها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة.

٥٩ - ولا يزال أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الإطار العشري يتمثل في مشاركة قطاع الأعمال التجارية على جميع المستويات في البرامج بصفة شركاء أو بصفة أعضاء في اللجان الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين التابعة للبرامج. وتشكل الاجتماعات الدولية والإقليمية التي تحضرها جهات الاتصال الممثلة لأصحاب المصلحة في قطاع الأعمال التجارية إحدى الأدوات الرئيسية لتعزيز هذه المشاركة، ولكن ثمة حاجة إلى المزيد من الفرص وربما إلى الفرص المواضيعية.

٦٠ - وتتمثل الوظيفة الأساسية للإطار العشري في دعم التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على الصعيدين الإقليمي والوطني، ولا سيما في البلدان النامية. وإضافة إلى مشاركة جهات الاتصال الوطنية، يعد جمع التبرعات على نطاق واسع، ولا سيما لصالح الصندوق الاستئماني للإطار (أموال غير مخصصة) ضروريا من أجل أن يظل الإطار العشري آلية تنفيذ قائمة على الطلب. ولئن كان يحرز تقدم كبير في جمع التبرعات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، يلزم أن يكون التمويل على نطاق أوسع بكثير لتنفيذ الإمكانيات التحويلية للإطار العشري وبرامجه.